العلاقات الأمريكية – اليابانية من التوافق إلى الحرب الباردة

د. ثامر كامل محمد

المقدمة

لقد سعت الولايات المتحدة في وقت مبكر من الثمانينات غلى تأكيد نيتها في البقاء كقوة باسيفيكية لا تستهدف البقاء فقط إنما تعمد على توسيع وجودها وتدعيمه. وقد اثارت القفزة الاقتصادية الهائلة التي حققتها اليابان والقدرة المدهشة في مجالات التكنولوجيا المتقدمة انتباه العالم، وأرست الأسس لانطلاقة اليابانيين بسرعة وطموح نحو القرن الحادي والعشرين، وصاحب ذلك تأثيرات متصاعدة لليابان في الاقتصاد الدولي بوجه أعم وفي اقتصاديات الدول الآسيوية المجاورة لها بوجه أخص.

كما إن معظم دول شرق آسيا (هونكونغ، أندنوسيا، اليابان، ماليزيا، كوريا الجنوبية، سنغافورة، تايوان) حققت معدلات متقدمة للنمو الاقتصادي، وكان هذا النمو يمثل نموذجاً خاصاً للنمو الرأسمالي، فمن الطبيعي أن تنمو هذه الدول وهي معتمدة على الغرب وبالذات (تكنولوجيا وفي تصريف صادراتها) ، الأمر الذي جعل من الإنجازات التنموية عرضة للصدمات الخارجية، فضلاً عن إمكانية تأثرها بمجريات الأحوال الاقتصادية السائدة في العالم الرأسمالي المتقدم[1]. وقد أدى غياب أي نوع من المحادثات للحد من التسلح في المنطقة إلى تزايد ضخم ومستمر لسباق التسلح الإقليمي، إضافة إلى سعي دول المنطقة الحثيث للحصول على القدرات النووية. ومن هنا فإن القلق حول احتمال تطور الأمور في المستقبل يتضاعف على مستوى الدول ذاتها او على المستوى الإقليمي أو الدولي[2].

وما أن انتهت الحرب الباردة وتداعى نجم الاتحاد السوفيتي وانحسر تأثيره الدولي، حتى لاحت الضرورة أو الحاجة إلى تعديل العديد من عناصر المعادلة الاستراتيجية في منطقة المحيط الهادي والآسيوي واصبحت خارطة هذه المنطقة عرضة لتحولات جذرية في العديد من جوانبها[3]. وبينما كانت الولايات المتحدة تقوم بمحاولة وضع أسس (النظام العالمي الجديد) ، فإن اليابان مع باقي دول العالم كانت تقوم بدور المتفرج، وذلك لم يكن مرجعه عدم قدرتها على التأثير على الأحداث وإنما كان بسبب من عدم تبلور إرادة سياسية كافية لممارسة هذا التأثير بشكل مستقل عن الولايات المتحدة، فضلاً عن غياب توافق الآراء داخل المجتمع الياباني فيما يتعلق بفهم وتحديد طبيعة ومضمون الدور الخارجي الذي يمكن لليابان أن تقوم به[4].

إن الفرضية التي سوف ننطلق منها ونحاول إثباتها تقوم على إن اليابان ليس بوسعها الاستجابة إلى ما لا نهاية للمطالب الاقتصادية والاستراتيجية الأمريكية، وإنها لا تفضل البقاء على ما هي عليه سياسياً واستراتيجياً، وإنها لا تتحمل التخلف في المنافسة الدولية، ولتكتيكات ليّ الذراع، الأمر الذي يمكن أن يفضي إلى إعادة تقييم العلاقات الثنائية الأمريكية – اليابانية، وأداء اليابان أدوار دولية جديدة وبما يتناسب مع قدراتها وبما يعيد التوازن لعلاقتها مع الولايات المتحدة، وهو ما يعني ن منطقة المحيط الهادي الآسيوي برغم كونها أكثر قطاعات الاقتصاد العالمي حيوية فسوف تبقى بعوز شديد للاستقرار، وربما بعوز شديد إلى هيكل أمني آسيوي للبقاء[5].

المبحث الأول
منطقة المحيط الهادي الاسيوي في التخطيط الاستراتيجي الأمريكي

ترتكز السياسة الدفاعية الأمريكية في آسيا على ضرورة الوجود القوي، والتحرك في جميع الاتجاهات للحفاظ على نمط من (التوازنات الإقليمية) في ظل أوضاع يصعب الحفاظ على توازن في إطارها على نحو ما أوضحت في الفترة الأخيرة توجيهات كل من الصين وكوريا الشمالية والهند وباكستان تجاه قضايا تطرح تحديات حقيقية أمام التصورات الأمريكية لأمن جنوب وشرق آسيا عموماً فإن الأوضاع الآسيوية كانت حرجة دائماً بالنسبة للسياسة الدفاعية والأمنية للولايات المتحدة[6].

1- التصور الاستراتيجي الأمريكي في الثمانينات والدور الياباني

أثر حصول التغيير في إيران عام 1979 وفشل أجهزة المخابرات الأمريكية والعديد من الأجهزة الغربية في التنبؤ بوقوعه بدقة، وما سبق ذلك من فشل أمريكي في فيتنام، غلب الطابع التحذيري على معظم الدراسات والتقديرات والتوصيات التي أعدتها المعاهد السياسية والعسكرية الأمريكية وخاصة المتعلقة منها بالمخاطر والتهديدات المحتملة للنفوذ الأمريكي المنتشر في عدة مناطق من العالم، وقد اشارت إحدى الدراسات التي أعدها "معهد هدسون" للدراسات السياسية بأن نفوذ الولايات المتحدة في آسيا سيتعرض للتدهور والانحسار إذا لم تستجب للمتغيرات الميدانية الجديدة، وأشارت للوجود الأمريكي في منطقة المحيط الهادي ونصحت الإدارة الأمريكية بزيادة قدرتها هي وحلفائها في المنطقة مع مراجعة فكرة العمليات العسكرية المرنة خاصة بالنسبة للأسطول الأمريكي[7]. وكانت الولايات المتحدة في الواقع تعتمد على حلفائها في المنطقة لدرجة كبيرة خاصة اليابان وكوريا الجنوبية والفلبين، ولعبت هذه الدول الثلاث دوراً جوهرياً في تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة في مواجهة احتمالات التوسع السوفيتي. وقد أشار غلى ذلك "كاسبر واينبر غر" وزير الدفاع الأمريكي في حينها في إحدى جولاته في المنطقة حيث صرح (بأن الولايات المتحدة لا تستطيع بمفردها مواجهةالأزمات التي قد تحدث في المنطقة وركز على إن اليابان يجب أن تزيد في قدرتها العسكرية لحماية أراضيها وتقوية نظام الغواصات الهجومية والسلاح الجوي لتكون قادرة على العمل على بعد ألف ميل حتى تستطيع مواجهة التهديد السوفيتي)[8] الذي كان بواقع فرقة كاملة ترابط في مواجهة (جزر الكوريل) الواقعة شمال اليابان... وعلى الرغم من التقدم الذي احرزته اليابان في مجالها الدفاعي إلا إن حلفائها الغربيين كانوا يطالبون بالمزيد.

وقد ظهرت بوادر التغيير الفعلية في التوجه الياباني مع مجيء رئيس الوزراء الياباني "ناكاسوني" إلى سدة الحكم في اليابان في نهاية 1981 والذي أكد في برنامج حكومته الذي قدمه للبرلمان الياباني في مجال السياسة الخارجية على ضرورة توسيع نطاق الدور الياباني على صعيد العلاقات الدولية والذي اقتصر حتى فترة قريبة على حد قوله على النواحي الاقتصادية دون السياسية، ودعى إلى ضرورة التركيز خلال الفترة القادمة على القضايا السياسية[9]. وأقرت الحكومة اليابانية في أيلول 1985 – وتطبيقاً لخطة الحكومة التي كانت تسعى إلى تعزيز الدور الدولي لليابان – برنامجاً للدفاع لخمس سنوات اللاحقة يحطم قاعدة استمرار نسبة نفقات الدفاع بأقل من 1% من إجمالـــــي الناتج القومي الياباني وحددت النفقات الدفاعية للفترة من 1986-1990 بـ(76) بليون دولار ... وهو ما زاد من شعور

الولايات المتحدة بالرضا عن السياسة اليابانية الجديدة، إذ كانت السياسة الأمريكية تهدف إلى تحويل العلاقة بينها وبين اليابان إلى (شراكة عسكرية نشيطة) تزيد اليابان من خلالها قدراتها العسكرية بشكل ملموس لملء الفراغ الذي يمكن أن يحدث في حالة انتقال القوات الأمريكية صوب المحيط الهندي والخليج العربي، فطبقاً (لمبدأ نيكوسون في آسيا) إن الولايات المتحدة لا تهدف إلى مجرد الوجود في آسيا بل هدفها النهائسي يتمثل في تدعيم هذا الوجود وتطويره بمساعدة حلفائها، على إن زيادة النفقات الدفاعية اليابانية لا تعني بأي حال قبول الولايات المتحدة مغالاة اليابان فيها إلى درجة يمكن معها تحقيق استقلالها الأمني والدفاعي، بل إن ما يهدف إليه الأمريكان هو أن يتم ذلك في إطار الاستراتيجية الأمريكية، وبالتنسيق معها خاصة في ضوء إدراك أمريكي – بدأ يتصاعد – بأن اليابان تمتلك المقدرة المالية والاقتصادية على تحويل معظم صناعاتها وتكنولوجياتها المدنية إلى الأغراض العسكرية التي تؤهلها لأن تكون قوة عسكرية كبرى ذات قدرة على الاستقطاب الإقليمي[10].

2- التصور الاستراتيجي الأمريكي بعد نهاية الحرب الباردة والدور الياباني

أ. منطقة آسيا الهادي والأمن الدولي

إن حدوث التغيرات الدولية الجديدة التي صاحبت تفكك الاتحاد السوفيتي مع بقاء التفوق العسكري الأمريكي، قد أبرزت للولايات المتحدة دوراً احتكارياً للأمن الدولي، وفي آسيا عوضت الولايات المتحدة انسحابها العسكري من الفلبين بالتسهيلات العسكرية التي قدمتها سنغافورة، وركزت في توجهاتها الاستراتيجية الجديدة على تطوير الدور الأمني لليابان في الباسيفيك[11]. على أساس إن هذا ما يستوجبه وضعها باعتبارها عملاقاً اقتصادياً، وباعتبارها قوة عالمية بازغة، وكان النقاش داخل مراكز الأبحاث ومؤسسات صنع القرارات اليابانية والأجنبية يدور حول إمكانيات تعزيز دورها العالمي بما يسمح بموازنة مكانتها كثاني أكبر عملاق اقتصادياً في العالم وبين واقع كونها قزماً سياسياً ذا تأثير محدود في السياسة الدولية[12].

وإذا كانت الولايات المتحدة قد أتاحت لها التغيرات الجديدة فرصة احتكار النفوذ الدولي فإن النفوذ في المجال الاقتصادي قد أصبح لليابان، وقد يحل توازن القوى الاقتصادية مكان توازن القوى العسكرية، وهكذا تبرز الولايات المتحدة في أمريكا الشمالية من خلال (النافتا) وألمانيا الموحدة في أوربا من خلال (ماسترخت والاتحاد الأوربي) واليابان في قارة آسيا من خلال الآلية الجديدة للأقلمة الاقتصادية... بيد إن كلاً من القوة الألمانية والقوة اليابانية بارزتان اقتصادياً، ولكن قدراتهما العسكرية دون مستوى القدرة العسكرية الأمريكية إلى حدٍ كبير وهو ما يقوي بروز الدور الاحتكاري للولايات المتحدة في مجال الأمن الدولي وهي في إطار استراتيجيتها العسكرية الجديدة أصبحت تركز على احتمال حدوث حروب إقليمية قد تشكل مصادر للتهديد، الأمن الذي يسوغ - من وجهة نظرها – احتفاظها بقوة عسكرية مستعدة للتحرك في أي وقت ولمختلف اشكال التدخل العسكري متى طلب منها ذلك أو رأت في ذلك ما يخدم مصالحها.

وتبقى من الأمور البعيدة عن الوضوح أن يكون في صالح الولايات المتحدة حقاً الضغط على اليابان لتتولى مسؤوليات عسكرية أكبر... إذ إن ذلك قد يضاعف من امتعاض الصين المتزايد من الاستراتيجية الأمريكية من ناحية، كما إن الخطر المحتمل النشوء على المدى البعيد من ممارسة هذه الضغوط هو إنه، عند نقطة ما... أما أن يحدث صدام خطير بين أمريكا واليابان حول التصورات الجيوستراتيجية للولايات المتحدة وإما أن تنغمس اليابان مجدداً وهي مرغمة

على تحديد أولوياتها الجيوسياسية في أداء أدوار أمنية تتجاوز الرغبات الأمريكية من ناحية أخرى.

ب. توجهات الولايات المتحدة لترتيبات الأمن في آسيا الهادي

عمدت الولايات المتحدة عقب انتهاء الحرب الباردة إلى إعادة تقييم استراتيجياتها الأمنية الإقليمية في المنطقة، واتجهت نحو بلورة استراتيجية جديدة أكثر توافقاً مع المستجدات الحاصلة مع تبني ذات الأهداف التي كانت تسير عليها خلال الحرب الباردة وبالذات ما يتعلق منها بالاحتفاظ بالروابط التجارية الوثيقة مع دول المنطقة وضمان استملارار الواردات الاستراتيجية الهامة واستمرار فتح ممرات الملاحة البحرية الآسيوية أمام الاساطيل الامريكية... بيد إن الجديد في الاستراتيجية الأمريكية في منطقة آسيا الباسيفيكي يتمثل في إن هذه الاستراتيجية لم تعد جزءً من استراتيجية كونية شاملة مثلما كان الحال في فترة الحرب الباردة، إنما أصبح الاهتمام الاستراتيجي الأمريكي بالمنطقة مدفوعاً باعتبارات إقليمية مباشرة.

وتذكر بعض المصادر الأمريكية إن الاعتبارات الاستراتيجية المحركة للسياسة الأمريكية في المنطقة تتمثل في ردع التهديدات المختلفة القائمة ومنع نشوء أو تطور تعهديدات جديدة وتحقيق الاستقرار الإقليمي وتفادي استفحال سباق التسلح بين دول المنطقة وممارسة النفوذ والتأثير[13].

لقد بلورت الإدارة الأمريكية عام 1992 موقفاً عاماً مضمونه رفض المشاركة المباشرة في اية ترتيبات إقليمية في منطقة آسيا الهادي، ولكن هذا الموقف بدأ يتحول بوضوع في اتجاه آخر في أوائل عام 1993 عندما تبلورت توجهات عدم التدخل إلا في الأزمات ذات العلاقة المباشرة بمصالح الولايات المتحدة، وتزايدت عوامل عدم الاستقرار في المنطقة وتفجرت ازمة البرنامج النووي لكوريا الشمالية حيث بدأ التخطيط الأمريكي يتجه إلى طرح تصور لإقامة نظام جماعي متعدد الأطراف للأمن يشمل المنطقة كلها ويحل محل نظام المعاهدات الأمنية الثنائية، وهذا يعني استعدادها للتخلي عن دور (رجل الشرطة) الضامن للأمن، لصالح نظام أمني على نمط (مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي)، وفي المرحلة التالية (1993-1994) بدأت الولايات المتحدة في اتباع سياسات مختلفة لترتيب الأمن في منطقة المحيط الهادي الآسيوي منها[14]:

أولاً: الاستمرار في تزويد أطراف معينة بالأسلحة (معظم الأطراف).

ثانياً: محاولة تزويد أطراف أخرى بالأسلحة (تايوان).

ثالثاً: محاولة الضغط اقتصادياً وتسليحياً على الصين للحد من تعاونها العسكري مع دول أخرى.

رابعاً: استخدام ورقة حقوق الإنسان تجاه بعضها (الصين، أندونيسيا).

خامساً: إعادة ترتيب علاقاتها الأمنية مع بعض الدول (الفلبين).

سادساً: التحرك بشكل أنشط تجاه مشكلات إقليمية متفجرة (كمبوديا)

وبالرغم من إن الولايات المتحدة هي راعية اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة (نافتا) مع كندا والمكسيك، فإنها في الوقت نفسه تحاول مع الدول الآسيوية من تشكيل المؤتمر الاقتصادي لشرق آسيا... إن الإدارة الأمريكية في عهد "كلينتون" سعت لفرض شبكة التعاون الاقتصادي الآسيوي – الباسيفيكي واتفاقية نافتا على آسيا، ويدرك الآسيويون بأن هذا الأمر يخدم الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى[15]، وبالرغم من علمها بأن المؤتمر الاقتصادي لشرق آسيا (آسيان) هو هيأة استشارية، فقد اقنعت اليابان بعدم الانضمام إليه، والحقيقة إن صانعي السياسة الأمريكية وساسة أمريكا يحذرون تحول آسيا إلى ند[16].

ومما لا شك فيه إن المستجدات في المواقف والتصورات الأمريكية تتم في إطار كيفية الإدراك الأمريكي للمصلحة الذاتية المغلفة بشعارات الاستقرار الإقليمي، وقد حاولت الإدارة الأمريكية في عهد "كلينتون" التظاهر بتأكيد حرصها على ترتيب الأوضاع الأمنية الإقليمية واتسمت أبرز توجهاتها في هذا الشأن بما يأتي:

أولاً: التدخل المباشر في إطار دولي – إقليمي للتعامل مع مشكلة البرنامج النووي لكوريا الشمالية... ومحاولة إقناع اليابان والصين وكوريا الجنوبية بالتعاون الأمني فيما بينهم والاتفاق على آليات من شأنها مواجهة الأخطار المحتملة لإصرار كوريا الشمالية على التمسك ببرنامجها النووي.

ثانياً: المشاركة في ترتيبات الأمن المقترحة من جانب دول الآسيان وإجراء اتصالات مكثفة مع دول المنطقة لتطوير مشروع الآسيان الأمني مؤكدة اهتمامها بالمشاركة الأمنية الكاملة مع دول تلك المنطقة. بعد أن كانت حربها التجارية مع اليابان وضغوطها على الصين قد أوجدت توجسات حول مدى اهتمام "إدارة كلينتون" بأمن الإقليم، ولكن ليس هناك ما يمنع الولايات المتحدة من أن تسخر توجهها نحو الآسيان في خدمة أهدافها المستقبلية تجاه الصين واليابان.

المبحث الثاني

اليابان والتفاعل الإقليمي في منطقة المحيط الهادي الآسيوي

1- اليابان والأقلمة الاقتصادية

إن الانتعاش الذي مرت به اقتصاديات دول آسيا الصناعية قد أدى إلى تقليص الفجوة بينها وبين الدول الصناعية الغربية، بيد إن جوهر النمو الاقتصادي لليابان ودول جنوب شرق آسيا عموماً يعتمد على حماية الصناعة الوطنية والتضييق على الواردات الأجنبية وتشجيع الصادرات إلى أقصى مدى[17].

لقد استندت اليابان ودول جنوب شرق آسيا إلى نمط تصديري وصناعات تصديرية وجدت سوقاً يتسع باستمرار وهو ما وفر لها شروط تزايد معدلات النمو الاقتصادي عاماً بعد عام. لكن الصورة قد تغيرت تماماً بسبب تناقص معدلات النمو في العديد من الدول الأوربية والولايات المتحدة وتزايد معدلات البطالة، واستمرار عجز الميزان التجاري بين الولايات المتحدة وأوربا من جهة واليابان وشقيقاتها من جهة أخرى، حيث تزايدت قوانين الحماية في كل من أوربا والولايات المتحدة وباتت فكرة إغلاق الأسواق الغربية ولو جزئياً أمام منتجات آسيا باعثاً لانخفاض نمو الصادرات الآسيوية ولمزيد من القلق والخوف الآسيوي.

لذا تحاول اليابان حالياً توسيع أسواق التصريف غير التقليدية في دول العالم الثالث وكذلك دول جنوب شرق آسيا من خلال توسيع آفاق التبادل والمشروعات المشتركة مع الآسيويين، وهكذا تبدو دول شرق آسيا بحاجة إلى التكتل أو الأقلمة الاقتصادية وأصبح الاعتماد المتبادل ضرورة لا بد منها في ظل تزايد قوانين الحماية الخارجية، وهو ما دعى هذه الدول إلى أن تجد لنفسها في حرية التبادل التجاري فيما بينها مصدراً جديداً للتنمية والازدهار.

لذا يمكن القول إن ثمة مجموعة من المؤشرات العامة تشير إلى قيام الدول الآسيوية منذ الثمانينات بإعادة التركيز جدياً على المنطقة، لعل من بينها[18].

أ. ارتفاع التبادل التجاري بين الدول الآسيوية التسع الواقعة على المحيط الهادي (الصين، هونك كوك، تايوان، تايلند، اندنوسيا، كوريا الجنوبية، ماليبزيا، الفلبين، سنغافورة).

ب. تحول جزء كبير من استثمارات اليابان من الولايات المتحدة إلى دول الاسيان.

ج. باستثناء سنغافورة فقد سجلت دول الآسيان انخفاضاً ملحوظاً في استثماراتها الخارجية في أوربا وأمريكا وبدأت بالانصراف عن الغرب موجهة نشاطها إلى مناطق أكثر قرباً.

2- ترتيبات الأمن الإقليمي في المنطقة

تثير التفاعلات الأمنية – العسكرية التي بدأت تتبلور في منطقة المحيط الهادي الآسيوي بعد انتهاء الحرب الباردة عام 1991 جدلاً واسعاً حول العلاقة بين طبيعة المرحلة التاريخية وحالة الاستقرار أو عدم الاستقرار الإقليمي، ويشير اتجاه رئيسي إلى أن نهاية الحرب الباردة قد أدت إلى خلق المزيد من القضايا الأمنية الاتي تمثل تهديدات للمنطقة، وبروز النزاعات الإقليمية والحدودية وإيجاد تحديات وعوامل عدم استقرار جديدة، بينما يشير اتجاه آخر إلى إن نهاية الحرب الباردة قد خلقت ميلاً نحو الاستقرار أكثر من أي وقت مضى، لكنه بفعل بعض التوترات الجديدة (استقرار مدجج بالسلاح)[19].

ويرى التيار السائد إن المنطقة تمر بمرحلة انتقالية تسيطر في إطارها حالة من السيولة على التفاعلات الأمنية التي تشير إلى وجود حالة عدم استقرار (معقدة أكثر منها حادة)، وفي هذا السياق تأتي أهمية مسألة ترتيبات الأمن الإقليمية في منطقة المحيط الهادي الآسيوي سواء من خلال تدعيم السياسات الأمنية القومية أو من خلال ترتيب الأوضاع الأمنية الإقليمية.

أ. الإشكاليات الأمنية ومصادر الصراع

إن حالة السيولة الشديدة التي تشهدها البيئة الاستراتيجية في منطقة المحيط الهادي الآسيوي تعود في المقام الأول إلى افتقار هذه المنطقة بشكل عام إلى آلية أمنية جماعية فاعلة، ويمكن تحديد أبرز عناصر السيولة الأمنية بما يأتي[20]:

أولاً: الفراغ الاستراتيجي

يعد الفراغ الاستراتيجي في المنطقة أحد أهم النتائج الرئيسة لانتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي اللذان أديا إلى دفع الولايات المتحدة إلى خفض وجودها العسكري مما أضعف بالتالي من مصادقية المظلة الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، وأدى إلى تحرير حركة التفاعلات الإقليمية وقد ترتب على ذلك مسألتان أساسيتان:

(1) توفر احتمالات التصعيد بين الأطراف المتخاصمة والمتنازعة أو المتنافسة لتحقيق مكاسب امنية أو إقليمية أو عسكرية.

(2) توسيع دائرة الحركة الإقليمية ومحاولة الإفادة من الفراغ الاستراتيجي والعمل على إشغاله جزئياً أو كلياً، وإن هذا الأمر قد يستهوي كل من الصين واليابان بالرغم من اختلاف وسائل كل من الطرفين، مما قد يهدد بدفع المنطقة نحو ما يمكن تسميته بالقطبية الثنائية الإقليمية.

ثانياً: تكثيف أعمال التحديث العسكري والتسليحي[21]

لقد اتجهت جميع دول المنطقة إلى تقوية قدراتها الدفاعية لتأمين نفسها في ظل الاضطراب القائم في البيئة الإقليمية المحيطة، ويمكن النظر إلى حالة التسلح المكثف القائمة باعتبارها صورة من صور سباق التسلح، ويترتب على التسلح الزائد العديد من المشاكل واشكاليات الأمنية، وفي مقدمتها تغذية الشكوك المتبادلة وإعاقة التنسيق الدفاعي بين دول المنطقة، وإن ما يضاعف من المعضلة هو سعي دول المنطقة السري والحثيث للحصول على القدرات النووية بسبب تخوفها فيما بينها من امتلاك القنبلة النووية لطرف ما وعدم امتلاكها

من قبل الأطراف الأخرى، وبالرغم من وجود أكثر من (115) مفاعل نووي فعال لدى دول شرق آسيا فإنها تسعى على نحو متزايد إلى سلوك طريق مختصر في المجال النووي من خلال إنشاء مفاعلات التخصيب السريع التي يتم تنفيذها بالبلوتونيوم[22].

ثالثاً: تباين التصورات الاستراتيجية والرؤى الأمنية

تختلف دول منطقة آسيا الهادي عن بعضها فيما يتعلق بمدركات التهديد وليس بوسعها الاتفاق علىأو توحيد الرؤى امنية الذاتية نحو التهديدات الخارجية، الأمر الذي يزيد من صعوبة إمكانية الاتفاق على ترتيبات أمنية جماعية... وتضاعف من معوقات الاتفاق بعض الحساسيات السابقة بين دول المنطقة وبالذات بين سنغافورة من ناحية وماليزيا واندونيسيا من ناحية أخرى وخشية بعض دول المنطقة من ادخال الترتيبات الأمنية إلى دائرة التعاون اقلبيمي منعاً لاستئثار الدول الأكبر حجماً والأقوى عسكرياً مثل اندونيسيا وماليزيا وخشية البعض من اندفاع دول أخرى في آسيا إلى الاتفاق على ترتيبات أمنية منافسة.

ب. مجالات التعاون الأمني

أولاً: الاعتماد على تدعيم الاستراتيجيات الأمنية القومية

لقد أصبح صعود وتأثير الاستراتيجيات القومية – مقارنة بصيغ الأمن الجماعي – أحد أهم ملامح التفاعلات الأمنية في الإقليم[23]. وإن بلورة الاستراتيجيات القومية الأمنية قد تمت على مستويين:

(1) اتجاه كافة دول الإقليم إلى تدعيم عناصر قوتها العسكرية للتعامل مع التهديدات المحتملة لأمن كل منها.. بعد أن كانت قد استمرت لفترة طويلة في إعطاء أولوية لتنمية قوتها الاقتصادية دون اعطاء اهتمام كبير لقدرتها العسكرية في ظل ضمانات الأمن المتاحة، فبدأت تلك الدول ببرامج عسكرية رصدت لها مخصصات مالية ضخمة لتطوير وتحديث قدراتها الدفاعية.

(2) اتجاه القوى الإقليمية الكبرى ذات المصالح الأكثر اتساعاً من مجرد (الحفاظ على أمن وسيادة الدولة) بالمعنى الضيق، إلى محاولة ترتيب الأوضاع الأمنية الإقليمية بالصورة التي تتلائم مع مصالحها في المنطقة وتفرز تهديدات أقل لتلك المصالح، وهذا التوجه يشمل اليابان فهي تستخدم في الساس عناصر قوتها الاقتصادية لتحقيق أهدافها الاقتصادية والأمنية معاً عن طريق الاستثمارات والقروض والمعونات والاختراق التجاري لإيجاد بيئة تتوافق مع تصوراتها لأوضاع الإقليم(24). كما إن الجانب العسكري في سياسات اليابان قد أصبح أكثر وضوحاً بالتوازي مع ما سبق على نحو ما وضح في إرسال قوات للمشاركة في حفظ السلام في كمبوديا وبرنامج تطوير قواتها المسلحة وموقفها تجاه أزمة البرنامج النووي لكوريا الشمالية.

ثانياً: الاعتماد على التحالفات الثنائية والتعاون والتنسيق الأمني

أدت ظروف ما بعد الحرب الباردة وعدم وجود نظام للأمن الجماعي إلى تدعيم بعض الدول لتحالفاتها الأمنية القديمة خاصة مع الولايات المتحدة أو بروز تحالفات أو تصورات لتحافات ثنائية على مستويات مختلفة.

(1) تضمنت اتفاقية الأمن مع الولايات المتحدة تواجد قوات أمريكية على أراضيها أو تقديم

تسهيلات عسكرية مختلفة أو إجراء مناورات عسكرية مشتركة أو إقامة لجان للتنسيق العسكري والأمني المشترك أو الحماية الأمريكية، وشملت هذه الاتفاقيات كل من اليابان وكوريا الجنوبية والفلبين وسنغافورة بدرجة أقل.

(2) بذلت دول المحيط الهادي الآسيوي جهوداً متصاعدة لمحاولة صياغة أطر أمنية لمنع أو احتواء التهديدات الإقليمية بحيث أصبحت التحركات الخاصة بترتيب أوضاع الأمن الإقليمي في حد ذاتها من هم التفاعلات الدائرة في المنطقة إلى جانب سباق التسلح والنزاعات الإقليمية والتكتلات الاقتصادية، ويمثل مشروع رابطة جنوب شرق آسيا (آسيان) رؤية أمنية لدول إقليمية ومتوسطة وصغيرة تحاول من خلالها المحافظة على أمنها ومصالحها في مواجهة التفاعلات الاستراتيجية، وقد تحول إلى المشروع المركزي لأمن المنطقة. وقد عقدت عدة مؤتمرات حول أمن آسيا شاركت فيه دول الرابطة في إطار استكشاف الصيغ الممكنة لترتيبات الأمن، وكانت التصورات الأمنية الأولية لدول سيان تقوم على عدة أسس منها:

(أ) تدعيم التعاون العسكري بين دول الرابطة أكثر من ذي قبل والبحث عن صيغ لترتيبات الأمن الجماعي.

(ب) الاعتماد على (حد معين) من الوجود العسكري الأمريكي في الإقليم.

(ج) محاولة إيجاد آليات للتعامل مع مشكلات الأمن التي قد تهدد بالتحول إلى صراعات مسلحة.

وفي ضوء ما تقدم، باتت دول المنطقة على أعتاب مرحلة انتقالية فاصلة في بليات التعامل مع القضايا الأمنية الاستراتيجية، وإن قدرة الجماعة على تجاوز المعضلات القائمة سوف تتوقف بالدرجة الأولى على نجاح الدول الأعضاء في تخطي المخاوف والشكوك القائمة فيما بين بعضها البعض فضلاً عن إمكانية تسوية قضايا النزاع واحتمالاته مع الدول الآسيوية المجاورة.

3- اليابان ودورها في ترتيبات الأمن

تتمتع اليابان بوضع خاص في منطقة سيا الهادي من الزاوية الأمنية نظراً لكونها طرف في أكثر من إقليم فرعي، وتمتلك مصالح اقتصادية ضخمة في معظم دول المحيط الهادي الآسيوي، لذا فإنها تتابع بدقة ما يدور حولها ولديها رؤى أمنية متطورة، وربما لا يخدم الاستقرار مصالح دولة ما في المنطقة بمثل ما يخدم مصالح اليابان.

وبينما كان التصور الياباني لأمن المنطقة يركز على ضرورة استمرار الوجود الأمريكي المسلح فيها باعتباره عامل توازن استراتيجي، وخشية من أن يؤدي تقلصه إلى حدوث فراغ يدفع إلى تصاعد عوامل عدم الاستقرار[25]، فهي اتجهت منذ أواخر عام 1992 إلى طرح بعض المخقترحات الخاصة بالتعاون الأمني بين دول إقليم آسيا – الهادي وطرحت أهم مقترحاتها في كانون الثاني 1993 خلال جولة قام بها رئيس وزرائها الأسبق (كيش ميازاوا) في عدد من دول جنوب شرق سيا، وتضمنت هذه المقترحات تصورات جديدة بشأن ترتيبات أمنية إقليمية في إطار توجهات استراتيجية يابانية لتدعيم التنسيق والتعاون بين دول الإقليم لمواجهة احتمالات الحروب التجارية في العالم وتركزت هذه المقترحات فيما يأتي[26].

أ. إن نقطة الإنطلاق فـــي تعاون اليابــان أمنياً مع دول جنوب شرق آسيا هي (إن اليابان

لن تصبح قوة عظمى).

ب. نظراً لأهمية الوجود أو الدور الأمني الأمريكي لتحقيق الأمن الإقليمي، فاليابان سوف تستمر بالتنسيق مع الولايات المتحدة، كما إنها (لن تضطلع وحدها بدور أمني في المنطقة).

ج. ضرورة توسيع نطاق الترتيبات الأمنية في المنطقة بإشراك كل من الصين وروسيا في مسؤولية الأمن في جنوب شرق آسيا.

د. إقامة علاقة حوار نشيطة بين جميع قادة ودول جنوب شرق آسيا (وبينهم وبين اليابان) بما يضمن الحفاظ على الأمن الإقليمي في المنطقة.

ه. استعداد اليابان لمساعدة منطقة الهند الصينية المضطربة في الإنضمام إلى التجمع الآسسيوي الأكبر وإقامة منتدى آسيوي اقتصاديا لمساعدة فيتنام ولاوس وكمبوديا على الإنطلاق في طريق التنمية.

و. استمرار اليابان في تعزيز استثماراتها ونقل التكنولوجيا إلى دول جنوب شرق آسيا مع استمرار الأولوية القصوى لآسيا في مساعدات التنمية اليابانية وعلى صعيد التنظيم الدولي شهدت بداية عام 1992 تبؤ اليابان لمنصب العضو غير الدائم في مجلس الأمن، وهي تسعى جاهدة للحصول على المقعد الدائم في مجلس الأمن ، وهي ترى ان هذا الأمر سوف يعزز من موقفها ودورها الإقليمي مع دول المحيط الهادي الآسيوي.

واقترحت اليابان تشكيل منظمة للتعاون النووي في شرق آسيا لحماية المواد النووية لضمان أن لا تقوم أية دولة بإنتاج أسلحة نووية في محاولة واضحة لتبديد المخاوف الآسيوية تجاه كميات البلوتونيوم الموجودة لديها، والضغط على كوريا الشمالية أيضاً، وتقدمت خطوة أخرى في آذار 1994 باتجاه الترتيب لمؤتمر تتشارك فيه دول آسيا الهادي والوزلايات المتحدة والصين وروسيا واستراليا في إطار تعميق الحوار الأمني وبناء الثقة بين دول المنطقة عن طريق بحث تبادل الخبرات و تفقد المنشآت العسكرية، هذا فضلاً عن انضمامها لمشروع آسيان لترتيب الأمن في المنطقة[27] وما يعني ذلك من دور يقترن بمقعها وقدراتها إقليمياً واقتصادياً، ويلحظ المتتبع للسياسة الخارجية اليابانية منذ بداية التسعينات تنامي سعي اليابان لتعظيم دورها الخارجي، ويتضح ذلك من خلال عدة مؤشرات منها ما يتعلق بسعيها للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن كما أسلفنا، أو التركيز على حصول يابانيين على العديد من المناصب الدولية، أو المشاركة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، والتطور الذي طرأ على السياسة الدفاعية اليابانية، وربما يقود ذلك للقول بأن انتهاء الحرب الباردة قد حفز اليابان لتوسيع سياستها الخارجية، فلم تعد قرارات السياسة الخارجية يتم اتخاذها فقط على أساس مجرد كون اليابان عضواً في المعسكر الغربي[28].

المبحث الثالث
إعادة تحديد العلاقة الأمريكية – اليابانية

دخلت الولايات المتحدة واليابان في تحالف أمني في تاريخ مبكر يرجع إلى عام 1952، وكان الحافز الأساسي وراء هذا الحلف هو إنه يوضح للسوفيت بأن أي هجوم على أرض اليابان يعني إشعال الحرب مع حليفتها وفيما يتعلق بمعاهدة الأمن هذه فإن أربع مقدمات منطقية

كانت قد شكلت أساساً لها وهي تتحدد بمـــــا يأتي[29]:

1. إن كل من اليابان والولايات المتحدة تفترضان وجود خطر عسكري مشترك.
2. إنهما تعتقدان بضرورة القيام بعمل مشترك ضد هذا الخطر.
3. إن كلا البلدين يتبنى الرأي القائل بأن الحرية السياسية والاقتصادية ينبغي حمايتها والحفاظ عليها.
4. ولدعم المقدمات السابقة اتفق الطرفان بأن على الولايات المتحدة تحمل المسؤولية الأساسية في الدفاع عن الشرق الأقصى.

وعلى الرغم من إن كلا البلدين كان يعتبر إن الاتحاد السوفيتي يمثل خطراً مشتركاً فقد اختلفا عادة في تصورتهما حول مصدر ومدى خطر وحول طبيعة الحاجة للعمل المشترك.

ففي الوقت الذي اعتاد كلاهما اعتبار الصين وكوريا الشمالية وفيتنام خطراً محتملاً امتنعت اليابان عن أن تتخذ علانية أي موقف معاد واتفظت بدلاً من ذلك بروابط اقتصادية محدودة مع هذه البلدان، وحتى أثناء تفجر النزاع المسلح بين الاتحاد السوفيتي والصين على امتداد الحدود المشتركة في 1969، وعلى الرغم من إن اليابان تعاونت مع الاستراتيجية الأمريكية لكسب الصين إلى جانب الولايات البمتحدة، فإن البلدين اختلفا حول درجة الخطر السوفيتي... ويوضح مثل هذا السجل إن انتهاج مسعى مشترك خلف تراثاً غامضاً من الالتزلام الضعيف بالتعاون الحقيقي. وقد يعني ذلك إن اليابان استمرت على التماشي مع السياسة الخارجية الأمريكية انطلاقاً من طبيعة العلاقة، اقتصادياً وأمنياً، التي تربطها بالأخيرة، بيد إن السياسة الخارجية لليابان راحت – وبعد أن استطاعت اليابان تحقيق قفزتها الاقتصادية في السبعينات – تتحول ببطء باتجاه تبني استراتيجية طويلة النفس مضمونها إن ... يلحق الآخرون باليابان بدلاً من أن تتبع اليابان الآخرين، وتفيد هذه الاستراتيجية إن اليابان بعد أن انتهت من بناء اعجوبتها الاقتصادية وترسيخها بدأت تسعى عبر تكريس اعتماد الآخرين عليها إلى بناء أعجوبة أخرى، هي أعجوبة الأمن القومي والخيار السياسي المستقل.

وقد كان للتغيرات الجذرية التي شهدها النظام العالمي منذ نهاية الثمانينات وبداية التسعينات أثر مباشر في إثارة مسألة ضرورة ممارسة اليابان لدور علمي جديد بما يساعد على التكيف مع هذه التغيرات[30].

أ. تداعي فرضية (الخطر المشترك)

لقد كان الهدف الجوهري لليابان بعد الحرب العالمية الثانية، يتمثل في التركيز على تحقيق الأهداف القومية الاقتصادية، ويتضح ذلك فيما ذهب إليه "تاوهيرو امايا" نائب وزير التجارة والصناعة الأسبق في 1988 حيث قال (إن اليابان ما بعد الحرب حددت وضعها باعتبارها دولة متحضرة تتبنى مبادئ الليبرالية والديمقراطية والسلم لكن هذه المبادئ كانت ظاهرية فقط. فقد كان الهدف الأساسي هو تركيز قوانا على النمو الاقتصادي)[31].

وكانت هناك نتيجة منطقية مترتبة على هذا الالتزام بالسياسة القومية الاقتصادية هي التصميم على التجنب أي ترتيبات للأمن الجماعي وأي تورط في الشؤون الأمنية فيما وراء الحدود الوطنية، وهذه الاستراتيجية والسياسة الخارجية التي كانت كامنة ورائها قد حققت لليابان نتائج إيجابية، فهي استطاعت الاعتماد على تحالفها مع الولايات المتحدة لضمان أمنها في حين كان لها حرية اتباع سياستها القومية الاقتصادية، وببساطة إنها شقت طريقها في

عصر ما بعد الحرب العالمية الثانية بإتباع مصالحها الشخصية التي حددتها بدقة، وبالإحباط المتعمد لأي محاولة لتوريطها في أي ترتيبات للأمن الجماعي[32].

بيد إن انتهاء النزاع الآيديولوجي بين الشرق والغرب قد ساعد اليابان على الشروع في الانفكاك عن الغرب، وتعالت الأصوات اليابانية الداعية إلى التحرر من الأوهام التي غذتها الحرب الباردة[33].

وكشف دور اليابان في الحرب العدوانية على العراق عام 1991 جانباً من الفجوة الواسعة بينهما وبين الولايات المتحدة في موقفيهما تجاه إدارة الأزمة، وأثار قدراً من إعادة التفكير حول مدى استجابة اليابان للرغبات الأمريكية، بل حتى أثار المطالبة بإلغاء معاهدة الأمن، فمع انتهاء الحرب الباردة تقوضت تدريجياً فكرة العالم المنقسم بمعسكرين متعارضين وكذلك المؤسسات القائمة على مثل هذا الافتراض[34]، ومع تحلل الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية، تقلصت قيمة مؤسسات الحرب الباردة مثل (معاهدة الأمن الأمريكية اليابانية)، لذا تم تجديد المعاهدة عام 1998، ولكن استمرار التمسك بمثل هذه المعاهدة قد يعني انتظار ظهور خطر مشترك له أبعاد عالمية، وإذا لم يكن الأمريكيون مستعدين لإعادة تجديد التحالف او إلغائه فإنه سيكون من قبيل عدم الاتساق من جانبهم إدعاء إن التحالف يفتقر للمعاملة بالمثل من جانب اليابان. وبالإضافة لذلك حسب رأي الأكاديمي الأمريكي "كينث ب. بايل" المتخصص في شؤون شرق آسيا فإن الأمريكيين لم يفهموا الهدف القومي الأساسي لليابان في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية[35].

وبالرغم من مظاهر الاحتكاك حول معالجة اليابان لاشتراكها في العدوان الثلاثيني، فقد ظل هيكل الأمن المتجسد في المعاهدة اليابانية الأمريكية صالحاً نوعاً ما وفاعلاً نسبياً، ربما بسبب التواجد البحري السوفيتي في شمال الهادي، أو ربما بسبب نزعة الهيمنة الأمريكية ورغبتها في ممارسة أدوار مباشرة في الأزمات المحتملة في آسيا وربما لاستمرار أهمية القوة العسكرية في السياسة الدولية بصفة عامة.

2- الفجوة الاقتصادية

مع افول احتمالات المواجهة العسكرية بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية على النطاق العالمي، أضحت العلاقة الاقتصادية بين الولايات المتحدة واليابان تشكل أهم علاقة ثنائية فالاقتصاد الياباني لا يزال يحتفظ بمكانته كثاني أكبر اقتصاد في العالم حيث يبلغ إجمال حجم ناتج اليابان المحلي نحو 416 تريليون دولار سنوياً وقيمة الصادرات نحو 4500 مليار دولار سنوياً كما لا تزال اليابان أكبر مقرض وبها اعلى معدلات الادخار في العالم[36]، وتشير التوقعات إلى بروز قطاع اقتصادي جديد في اليابان موازٍ للاقتصاد الياباني التقليدي الذي يعتمد على القطاع التصنيعي، وهو الاقتصاد الالكتروني الذي يعتمد على الثورة الاتصالية والمعلوماتية وعلى جيل جديد من المديرين صغار السن نسبياً والذي لا يؤمن بقاعدتي الأقدمية أو التوظيف مدى الحياة، وعلى استعداد لتحمل المخاطرة والمنافسة العالمية [37].

وبينما اظهرت العقود الماضية مدى التطور في العلائق الاقتصادية بين البلدين ومدى الاعتمادية في مجالات التجارة والاستثمار المباشر والمشروعات المشتركة والروابط التجارية والعسكرية، تظل المنافسة من المبادئ الأساسية لكل تصرفات دوائر الأعمال، وفيما يتعلق باليابان فإنها تعد حالياً أكبر منافس أجنبي للولايات المتحدة... وقد جعلت قدرة الصناعات اليابانية على المنافسة الكثيرين في السنوات الأخيرة يتسائلون عن إمكانية استمرار التفوق

الأمريكي الذي كان منيعاً من قبل في أي قطاع ولا سيما في قطاع التكنولوجيا المتطورة، فقد كتب "د. كوهن ستيفن" (ليس هناك بلداً آخر قارب قدرة الولايات المتحدة على المنافسة في التكنولوجيا المهمة بصورة حاسمة مثل الحاسبات الآلية السوبر، وأشباه الموصلات، والمعدات ذات القدرة التوصيلية الفائقة والمواد المركبة ومعدات الاتصال السلكية واللاسلكية وما إلى ذلك... ومع وصول الواردات اليابانية لمرحلة التنافس إلى جانب المنتجات الأمريكية أو لمرحلة الحلول محلها... فيما يتعلق بمركزهما بالنسبة إلى بعضهما البعض تغدو اليابان أكثر ثراءً وتغدو الولايات المتحدة أكثر فقراً)[38]، وذلك بسبب سيطرة اليابان على نسبة ضخمة من الثروة العالمية، فهي تكاد تكون المصدر العالمي الرئيس لرأس المال والمورد الأساسي للمعونة الأجنبية، وصناعتها هي التي ترسي معايير الإنتاج العالمية، (وقد تواكب صعود اليابان لمركز الدائن الرئيس في العالم والمصدر الأساسي لرأس المال فيه مع التراجع المشين لأمريكا إلى مركزها الحالي باعتبارها اكبر بلد مدين في العالم)[39].

لقد خلق التقدم الاقتصادي لليابان في السنوات الأخيرة منافسة قومية حادة أو تسيساً متزايداً لعلاقات التجارة والاستثمار بين البلدين وأصبح الفائض التجاري والرأسمالي لليابان مصدر توتر للولايات المتحدة، والنقطة المؤلمة بالنسبة للأمريكيين هي إن العجز التجاري الأمريكي مستمر وإن صعوبة اختراق السوق اليابانية ما فتأت قائمة، وعلى الرغم من إن الاستثمار الياباني في الولايات المتحدة ينطوي على فائدة للولايات المتحدة، قوامها توفير المال غير المتاح محلياً لغرض معالجة بعض الاختلالات الهيكلية في الجسد الاقتصادي الأمريكي، وبضمنه تغطية عجز الميزانية الأمريكية، إلا إن الحنق الأمريكي على الحضارة اليابانية أدى إلى تسويق حجم الاستثمار الياباني في الولايات المتحدة تسويقاً سلبياً. ويعبر عن ذلك مثلاً قول الرئيس الأمريكي الأسبق "ريتشارد نيكسون" الذي أفاد إن اليابان تسعى إلى تحويل الولايات المتحدة إلى مستعمرة اقتصادية لصالحها[40].

وقد ألقت الخطب الملتهبة وقلق الرأي العام في الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة بظلالها على العلاقات الثنائية على نطاق أوسع منه في أي وقت مضى، وحسب رأي "د. كوهن ستيفن" (هناك مصدر مستمر لاختلال التوازن التجاري بين البلدين، فالنظام الأمريكي يميل لصالح الفرد والاستهلاك في حين يميل النظام الياباني لصالح الشركة والإنتاج، وبالإضافة لى ذلك فإن النظام الأمريكي يحبذ السوق الحرة والواردات الرخيصة في حين يحبذ النظام الياباني التعزيز الحكومي لقوى السوق والاكتفاء الذاتي الصناعي والقوى النوعية للقطاع الصناعي، كما إن العلاقات الخارجية الأمريكية قد ركزت لمدة نصف قرن على الأهداف السياسية العسكرية، في حين سعت العلاقات الخارجية اليابانية منذ 1945 إلى تعظيم الصادرات)[41].

ويمكن القول بأن التباين في الميزان التجاري بين الولايات المتحدة واليابان ساعدت عليه الإجراءات اليابانية الخاصة بالحد من تدفق البضاعة الأمريكية بانواعها إلى الأسواق اليابانية، وقد تقابلت هذه الإجراءات مع محاولات أمريكية إلى إلغائها أو التخفيف من صرامتها، مما دى إلى أن تقترن العلاقة الثنائية بخاصية التوتر الكامن في أحيان والعاني في أحيان أخرى، وإلى اشتداد حدته أو تراجعه تبعاً لارتفاع أو انخفاض حالة هذا الميزان.

فالميزان التجاري لا يزال قائماً مما أثار مشاعر معادية للولايات المتحدة بين اليابانيين ومشاعر معادية لليابانيين بين المريكيين، وبين اليابانيين من ذهب للقول (قد نضطر إلى تشكيل جبهة آسيوية موحدة ضد ((الأمركة)) وذلك رداً على بعض الصحفيين والأكاديميين في الولايات المتحدة اللذين يسعون في كتاباتهم إلى تأنيب سيا لتبنيها قواعد سلوكية لم يجر صنعها في

أمريكا واللذين يتهمون الأساليب التجارية في اليابان بأنها مختلفة، وبالتالي خاطئة)[42]. والحقيقة إن انتقاد اليابان ليس جديداً على الأمريكيين والجديد هو الانفجار الجديد المفاجئ للانتقاد الياباني للولايات المتحدة.. وفي عالم التحولات الجديدة فإن العلاقات اليابانية الأمريكية بالرغم مما تنطوي عليه من مصالح متبادلة فهي في وضع يحتمل المفاجئات ويتطلب الترقب، لقد تقوض مبرر الدعوة للاحتواء التي قامت عليها سياسة الدفاع الأمريكية وتدابير الأمن الجماعي المصاحبة لها ومن ثم في مثل هذا النوع من المناخ العالمي قد يثبت إن تأثير تفاقم الخلافات الاقتصادية بين الولايات المتحدة واليابان سلبي على الاقتصاد الأمريكي... وقد يؤسس عليه للتصعيد بين البلدين. فبينما كانت الولايات المتحدة تقدم نفسها كقابضة على التوازن في منطقة شرق آسيا وذات قدرة على التأثير في كل أركان المثلث الباسيفيكي (اليابان، الصين، روسيا) ، فإن التطلعات التقليدية والمنافسات السياسية وتنافس وتعارض المصالح خلق جواً قابلاً للتصعيد السلبي، فإذا تمكنت الولايات المتحدة والقول لـ"ريتشارد نيكسون" من الاستمرار بنفس الدور فمن المتوقع أن يكون القرن القادم هو القرن الباسيفيكي، وإذا تراجعت فمن الممكن أن يكون قرن الصراعات [43] وبواقع الحال إن مرد مخاوف "نيكسون" وغيره من السياسيين الأمريكان مدفوعة بدافع الشعور بحراجة أو (انحسار) مستقبل الدور الأمريكي في منطقة المحيط الهادي الآسيوي بوجه خاص وربما في آسيا بوجه عام وقد يستثنى من ذلك الخليج العربي والشرق الأوسط.

3- الاستعداد للحرب الباردة

لقد جرى اكتشاف المشكلة اليابانية الأمريكية بصورة مفاجئة إلى حدٍ ما، في الولايات المتحدة في منتصف الثمانينات، ففي عام 1988 تحدث أحد عضاء مجلس الشيوخ الأمريكي واصفاً اليابانيين (بالديدان الطفيلية التي تمتص الدماء) في حين قال عضو في الكونغرس حانق على اليابانيين لأنهم أغرقوا السوق الأمريكية بأشباه الموصلات منخفضة الثمن (ليبارك الله ترومان لأنه أسقط عليهم اثنتين منها وكان ينبغي عليه أن يسقط أربعاً)[44].

وتمخضت المسألة إلى ما اعتبره الرأي العام الأمريكي خطراً في أواخر الثمانينات، وقد أظهرت استطلاعات الرأي بوضوح زيادة مطردة في عدد من يعتبرون اليابان خطراً طويل المدى بل أكثر خطورة من الاتحاد السوفيتي السابق، ورغم عدم بروز تحد ياباني يستهدف الولايات المتحدة في المستقبل المنظور من الناحيتين السياسية والعسكرية، فإن الأمر مختلف من الناحية الاقتصادية واليابان تشكل أكبر خطر على المصالح الأمريكية، ووفق بعض التقديرات فإنه لو نما الاقتصاد الياباني بنفس القوة الحالية فبحلول عام 2020 قد يتخطى الولايات المتحدة ليصبح أكبر اقتصاد في العالم، وفي ضوء قفزات اليابان في ميدان التكنولوجيا المتطورة قد لايغدو صعباً ترجمة قدراتها الاقتصادية إلى قوة عسكرية في زمن قصير[45].

وفي حزيران 1991 وبخت دراسة مولتها (CIA) عنوانها (اليابان 2000) وأعدها (معهد روشستر للتكنولوجيا) في نيويورك اليابان بقسوة وورد فيها (إن التيار الرئيس المسيطر على الثقافة اليابانية ينبغي عدم الاقتداء به وإن اليابان ستستخدم قوتها الاقتصادية لتفرض ثقافتها وقيمها عبر العالم، وأدعت إن اليابان تبدو عادة في حالة تعارض مباشر مع الحتميات الأخلاقية الغربية السائدة بصورة عميقة، وكل تصرف ياباني يستلهم الفكرة المتسلطة المستمدة من (الشنتو والبوذية والكنفوشيوسية) ولعل كتاب "شينتارو ايشهارا" المعنون (اليابان تستطيع أن تقول لا) ليس إلا تعبيراً عاماً عن المشاعر المتداولة في الجلسات الخاصة لمعظم

اليابانيين[46]. الذين أدركوا جيداً بأن إسهام حكومتهم بتمويل القوات الأمريكية في العدوان الثلاثيني على العراق بما يصل إلى (13) مليار دولار هو نوع من الخضوع غير المبرر لتمويل جهد يخدم أساساً أهداف الولايات المتحدة، وفي مقابل ذلك ظهر بين الآسيويين واليابانيين تحديداً من ذهب للقول (يعلم اهل آسيا إننا نستطيع أن ننعم بالثراء بدون الاستحمام بمياه القيم الغربية، إن اكتساب الثقافة أمرا لا بأس بهن ولكن فرضه بالقوة سيثير ارتداداً وصراعاً لا ضرورة له... وعلى أية حال لم يعد للاستعلاء الغربي مكاناً في آسيا، ويجدر باليابانيين أن يقلبوا الطاولات في وجه النقاد الأمريكيين البارين في أعين أنفسهم والاكتفاء بالقول إننا نتفق معهم على إن اقتصادهم ومجتمعنا يختلفان عن اقتصادهم ومجتمعهم ويحيا هذا الفارق)[47].

وإذا كان هناك درس ينبغي استخلاصه من التاريخ هو إن اليابان ليس بوسعها الاستجابة إلى ما لا نهاية لتكتيكات ليّ الذراع لتحقيق الأهداف الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية كما إنها لا تتحمل التخلف في المنافسة الدولية. لقد دخلت حرب المحيط الهادي في السابق عندما قيدت الدول المتروبوليتانية دخول بعضائعها خاصة في شرق آسيا وأجبرت على فتح أسواقها للبضائع الغر بية، وبصفة خاصة عندما شعرت بخطر أن تتعرض إمداداتها من النفط للتهديد وبدرجة أقل إمداداتها من المواد الخام، فهي تقدر تقديراً عالياً علاقاتها مع دول جنوب شرق سيا بسبب المواد الخام، وينبغي لها أن تدفع مقابله بتصدير السلع المصنوعة، إنها تستطيع أن تحافظ على نمو اقتصادها فقط عن طريق تصدير مزيد من السلع المصنوعة والاستثمارات الكبيرة لضمان إمدادات المواد الخام والإبقاء على قدرتها على المنافسة.

وتكمن ميزة اليابان بالنسبة للولايات المتحدة في إمكانية نقل الصناعات ذات الاستخدام الكثيف للعمالة (والمتسببة في التلوث) إلى بلدان شمال شرق وجنوب شرق آسيا بطريقة منتظمة بداية من مطلع السبعينات وتلك عملية مستمرة، وقد طورت اليابان آلية مخططة جيداً في ساحتها الخلفية الآسيوية، الأمر الذي يطبع بتأثيراته مختلف مراتب التنمية في بلدان شرق آسيا[48].

وهناك جانب خر تقلق اليابان بشأنه وهو تكوين الكتل التجارية، ففي الوقت الذي يتقدم العمل (بالنافتا) وتتطور آليات الاتحاد الأوربي، فإن الولايات المتحدة تحاول منع الدول الآسيوية من تشكيل المؤتمر الاقتصادي لشرق آسيا وتتهم الإدارات الأمريكية المتعاقبة الحكومات الآسيوية بما في ذلك حكومة اليابان بأنها لا تتقيد بقوانين التجارة الغربية[49]. وقد كتب "جيمس بيكر" وزير خارجية الولايات المتحدة اسبق رسائل شخصية لنظيره في اليابان وكوريا الجنوبية قبل بدأ اجتماع التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي في سيئول 1991 لإيقاف إحدى بنات افكار "مهاتير محمد" رئيس وزراء ماليزيا بإنشاء المؤتمر الاقتصادي لشرق آسيا وهي الصيغة التي سبق اجهاضها لكي لا تؤدي إلى نشاء المجموعة الاقتصادية لشرق آسيا، لإدراك الولايات المتحدة بأن هذه الفكرة لو تجسدت لكانت نذير بمجئ قرن المحيط الهادي تحت هيمنة اليابان. ورغم إن اليابان كانت تعارض الاقتراح الماليزي من حيث المبدأ فقد تعاطفت مع الفكرة في وقتها بسبب عدم اليقين المحيط بمستقبل (الغات) والاتجاهات نحو تزايد النزعة الحمائية في الغرب، وتشعر الولايات المتحدة بالقلق من إنشاء المجموعة الاقتصادية لشرق آسيا لأنها ستزيد من تدعيم مركز اليابان في المنطقة والأكثر دينامية في العالم وتضعف المركز الاقتصادي الأمريكي بدرجة أكبر.

كما إن البنوك اليابانية التي احتلت المرتبة الأولى في العالم سوف تتمكن من تصدير صادراتها إلى آسيا وتحديداً في المنطقة الجديدة التي تتقاسم مع اليابان ثمار الازدهار، ومن أجل

الانتصار على التشكيك لاالمتجذر من الماضي خصوصاً تجاه الصين، والتقدم على الولايات المتحدة، تقوم اليابان بتسخير قدرتها المالية والتكنولوجية لترسيخ تكامل منطقة المحيط الهاديء الآسيوي مع الاقتصاد الياباني[50]. ولم تؤد السياسات اليابانية الجديدة في آسيا إلى بروز اليابان كقوة مؤثرة في التفاعلات الآسيوية حسب، وإنما كذلك إلى مناهضة أمريكية للدور الياباني في آسيا عبرت عن ذاتها في محاولة تحجيمية، إن هذه المناهضة القديمة أسست النواة لإدراك ياباني استمر مؤثراً، مفاده إن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة التي تشكل عائقاً أمام الغاية النهائية للمشروع الحضاري الياباني: آسيا للآسيويين بقيادة اليابان . ويذكر "جان بيير شوفمان" في كتابه (أنا وحرب الخليج) إنه التقى عام 1975 في جامعة نيويورك البروفيسور "بريجنسكي" قبل تبوئه مسؤولية سكرتارية مجلس الأمن القومي الأمريكي وكان يراجع خرائط تتعلق بالصين واليابان وسأل عما يفعل، فأجاب (إني أدرس إذا كان بإمكان اليابان أن تجد من البترول في الصين ما يكفيها لتستغني عن الشرق الأوسط وإني افترض إنه سيكون هناك يوماً اتفاق بين الشيوعية الكثر عملية – الصين – والرأسمالية الأكثر عملية – اليابان – من أجل تكوين تكتل مستقل)[51].

لم يصبح هذا التنبؤ حقيقة كون الصين تنتج قليلاً من البترول، بيد إن اليابان تقدم سنوياً للصين مساعدة تزيد عن المليار دولار، وقد أصبحت المساعدة من أجل التنمية شعاعاً قوياً موجهاً للتأثير الياباني في شرق وجنوب شرق آسيا، وربما لم تأتي الساعة بعد لقيام تحالف حقيقي (صيني – ياباني) ولكن احتمالات التغير والاستجابة قائمة ومن شأن قطب آسيوي للتنمية أن يفتت وحدة الشمال يموه الحدود بين الشمال والجنوب[52].

وإذا كان اقتسام السيطرة سوف يترجم بتوزيع جغرافي لمناطق النفوذ فإن الخطر الكبير ربما سيتمثل بعدئذ بأن يؤدي ظهور تكتل آسيوي متطور حول اليابان حول رغبة الولايات المتحدة بتجميع بقية العالم تحت إدارتها ضد هذا (الخطر الأصفر) الجديد.

الخاتمـــة

اعتمدت العلاقات الأمريكية – اليابانية أساساً على مضمون المعاهدة الأمنية الموقعة بينهما والتي تعد حجر الزاوية للدبلوماسية اليابانية تجاه القضايا العالمية، وبالرغم من استمرار وتوثيق الروابط بين اليابان والولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، إلا إن المنافسة والخلافات الاقتصادية قد أصبحت تعكر صفو هذه العلاقات وتخيم عليها بسحب داكنة.

إن محاولات إيجاد ترتيبات للأمن الإقليمي في منطقة آسيا الهادي قد وصلت إلى مستوى تشكيل إطار للحوار والتداول الأمني المنظم حول مشاكل المنطقة بين دول الآسيان ودول الجوار والقوى الإقليمية والدولية ذات العلاقة بحيث بات من الممكن طرح المشكلات واليات والقضايا المتصلة بأمن المنطقة للنقاش ولكن دون اتخاذ مواقف بشأنها بالضرورة، فحالة السيولة والانتقال تضع حدوداً لما يمكن أن تذهب إليه ترتيبات الأمن في المنطقة، كما إن امتداد الإقليم وتعقد التفاعلات واختلاف السياسات المنية تجعل من الصعوبة بمكان التوصل إلى مفاهيم امن مشتركة.

ويزيد من تلك الصعوبة تمتع بعض القوى الإقليمية الرئيسة بامتلاك عناصر قوة تتيح لها الدفاع عن أمنها أو تحقق مصالحها لقدراتها المنفردة مما يجعلها غير متحمسة بما فيه الكفاية لإقلمة نظام أمن فعال.

وقد تذهب الولايات المتحدة في مرحلة ما بعد الحرب البارة إلى استمرار لتحقق من نشر

الهيمنة الاقتصادية لليابان الآخذة في البروز ومحاولة كبح النمو في الصين، وتذكير النمور الآسيوية بضرورة أن تضع نصب أعينها بروز أزمتها الاقتصادية، والسعي عبر ذلك إلى تحقيق أكبر قدر من المنافع السياسية والاقتصادية بالتعاون مع اليابان وكوريا وتايوان والهند والعمل على تقويض أهداف التوجهات الإقليمية للصين واحتواء احتمالات التوافق بينها وبين اليابان أو بينها وبين روسيا.

ومع ذلك فهي تدرك تماماً بأن مصلحتها، لا تستقيم بالضغط على الصين واليابان في وقت واحد، فهذا قد يعني عملياً دفعهما للتعاون فيما بينهما، كما إن محاولتها تخفيض النمو في أحدهما أو كلاهما معاً ستؤثر حتماً على النمو أيضاً.

وعلى اية حال فإن تفاعل أكثر تعقيداً في طور التكوين في المنطقة ولا يشمل اليابان والصين فحسب، بل يشمل دولاً أخرى في المنطقة، ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى كوريا الموحدة على سبيل المثال (والتي يمكن أن تصبح نووية)، وكذلك اندونيسيا التي من الممكن أن تؤكد بصورة أكبر وجودها في شرقي آسيا إذا ما تجاوزت مشكلاتها الداخلية، ناهيك عن تمتع الهند بالهيمنة الإقليمية في جنوب آسيا.

ورغم إن الصين على يقين بأن أية زيادة كبيرة تطرأ على قدرتها في إظهار قوتها العسكرية ما وراء حدودها ستكون بمثابة إنذار للدول المجاورة لها، إلا غنها لن تستطيع مقاومة المغريات التي تدفعها إلى تحديث ترسانتها العسكرية. وسوف لن يتردد اليابانيون عن إظهار مشاعرهم برفض أو مواجهة التعسف الإجراءات الأمريكية تجاههم، سوف يتعين عليها استبعاد أي احتمال لقيادة مشتركة بين الصين واليابان، وأن تفتش عن فرص كاملة في علاقاتها مع الاسيان والأبيك. ويبقى من الأهمية بمكان القول إن نزعة المنافسة والتطلع التي يشترك فيها كل من اليابان والصين والولايات المتحدة ... واستمرار احتفاظ روريا بقدرات عسكرية هائلة... واندفاع بقية دول المنطقة نحو زيادة وتحديث قدراتها العسكرية... سوف تزيد من عوامل عدم الاستقرار في آسيا وتستهلك بعض عائدات التنمية والازدهار.. وقد تستبعد أو تصعب احتمالات تشكيل هيكل أمني – ذي جدوى – وقابل للبقاء، بيد إن قادة دول آسيا قد أصبحو أكثر إدراكاً بأن الولايات المتحدة لا يروق لها مشاهدة تطور بلدانهم بعيداً عن تأثيرات هيمنتها ونفوذها، وإنها لا تتردد عن كبح فرص النهوض في آسيا، ويمكن الاستنتاج بأن اليابان سوف تعمد إلى الاستمرار في سياسة التنافس ضمن إطار التعاون مع الولايات المتحدة، والتي يدعمها تياران داخليان مهمان، الأول يرمي إلى تخليص المجتمع الياباني من الثقافة الأمريكية لصالح الثقافة اليابانية، أما الثاني فهو يدعو إلى إنهاء التبعية اليابانية للولايات المتحدة.

الهوامش والمصادر

(1) عبد الرحمن صبري، الصعود الاقتصادي لشرق آسيا، الاتجاهات والمحددات، مجلة السياسة الدولية، العدد 116، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1994، ص135.

(2) مراد إبراهيم الدسوقي، المحيط الهادي الآسيوي وسباق التسلح، مجلة السياسة الدولية، العدد 115، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1994، ص230.

(3) أحمد غبراهيم محمود، التحولات الاستراتيجية وإشكاليات الصراع والأمن في جنوب شرق آسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 118، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1994، ص219.

(4) لمزيد من التفصيل أنظر:

Warren S. Hunsberger. Ed. Japan's Quest: The Search for International Role. Recognition and respect. (New York: M.E. Sharpe), 1997.

(5)

Zbigniew Brzezinski, The Consequences of the End of the Cold War For International Security, Adelphi papers No. 265 Winter 1991-1992, p.17.

(6) إبراهيم نافع وآخرون ، ما الذي يجري في آسيا، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1998، ص300.

(7) جمال الدين محمد علي، سياسات القوى العظمى في آسيا والمحيط الهاديء، مجلة السياسة الدولية، العدد 108، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1992، ص243.

(8) نقلاً عن المصدر نفسه، ص231.

(9) المصدر نفسه، ص231.

(10) حسين شريف، التحدي الياباني في التسعينات، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1993، ص47.

(11) السفير أحمد طه محمد، التحولات السياسية في آسيا والنظام العالمي الجديد، مجلة السياسة الدولية، العدد 108، مصدر سبق ذكره، ص243.

(12) لمزيد من التفصيل أنظر:

Danny Unger and Paul Blackbam, eds. Japan's emerging Global Role. London, Lynne Rienner Publishers, 1996.

(13)

Paul Wolfowits, The American presence in the pacific After the Cold war (Washington: National Defence university Press, October 1993), p. 82.

(14) محمد عبد السلام، ترتيبات الأمن الإقليمي في منطقة المحيط الهادي الآسيوي، مجلة السياسة الدولية، العدد 116، مصدر سبق ذكره، ص141.

(15) مهاتير محمد وشنتارو ايشيهارا، صوت آسيا، دار الساقي، بيروت، 1998، ص15.

(16) المصدر نفسه، ص46.

(17) أحمد محمد فرج، الآسيان والأبيك، الخيارات الإقليمية والعالمية في شرق آسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 116، مصدر سبق ذكره، ص141.

(18) المصدر نفسه، ص114.

(19)

Paul Woulfowitz. Op. cit. p. 84.

(20) أحمد إبراهيم محمود، المصدر السابق، ص217.

(21) مراد إبراهيم الدسوقي، المصدر السابق، ص230-234.

(22) الأزمة النووية في آسيا، مجلة نيوزويك، في 30 أيار و 13 حزيران/ 1994. هيرالد تربيون في 27 حزيران/1994.

(23)
Chung-Minlee. What Security Regime in North East Asia? In Asia International Role in the Post- Cold War Era Part II Adelphi Papers 276 April p.p.3-4.

(24) لمزيد من التفصيل أنظر:

Japan's official Development Assistance Annual Report, 1998, (Tokyo: Ministry of Foreign Affairs).

(25)
Tsuneo Akaha, Japan's Comprehensive Security Policy, A New East Asian, Environment Asian Survey Vo.. XXXI No. 4 April 1991, p.39.

(26) محمد عبد السلام، مصدر سبق ذكره، ص234.

(27) المصدر نفسه، ص4.

(28) بدر عبد العاطي، اليابان والبحث عن دور عالمي جديد (الفرص والقيود)، مجلة السياسة الدولية، العدد 141، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2000، ص24 وما بعدها.

(29) ماساشي نيشيهارا، الأدوار الجديدة ومعاهدة الأمن الأمريكية اليابانية، مجلة الشؤون الدولية اليابانية، المجلد الخامس، العدد 1، ربيع – صيف، 1991، ص24.

(30) بدر عبد العاطي، مصدر سبق ذكره، ص21.

(31) كنيث بايل، كيف ترى اليابان نفسها في آسيا وحول العالم وكأنها في موطنها، مجلة المشروع الأمريكي، تشرين الثاني – كانون الأول، 1991، ص3

(32) المصدر نفسه، ص30-31.

(33) مهاتير محمد، وشينتارو ايشيهارا، مصدر سبق ذكره، ص32.

(34) كيو واتاينبل، نهاية الحرب الباردة ومنطقة آسيا والمحيط الهادي، مجلة الشؤون الدولية اليابانية، المجلد الخامس، العدد 1، ربيع – صيف، 1991، ص3-23.

(35) كينيث بايل، مصدر سبق ذكره، ص30.

(36) بدر عبد العاطي، مصدر سبق ذكره، ص21.

(37)
Herald Tribune, February, 2000, p.17.

(38) كوهن ستيفن، العلاقة التجارية بين الولايات المتحدة واليابان، مجلة التاريخ المعاصر، نيسان، 1991، ص145.

(39) مايكل وز دونلي، العلاقات اليابانية الأمريكية تكلفة الوقوف على الحافة، انترناشنال جورنال، حزيران 1991، ص621.

(40) كوهن ستيفن، مصدر سبق ذكرهن ص156.

(41) المصدر نفسه، ص156.

(42) مهاتير محمد واشنتاو ايشيهارا، مصدر سبق ذكره، ص45.

(43) ريتشارد نيكسون، الفرصة السانحة، ترجمة أحمد صدقي مراد، القاهرة، دار الهلال، 1992، ص100.

(44) ريتشارد نيكسون 1999، نصر بلا حرب، إعداد وتقديم المشير أبو غزالة، الطبعة

الثانية، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1989، ص241.

(45) نتاتم

G.V.C. Naida U.S. Japan on the collision – A new Cold War in the Making?. Strategie Analysis. Vol: 15, No. 1,2, April- May. 1992.

(46) ماينيشي ، اليابان 2000، الديلي نيوز، 7 تموز 1991.

(47) مهاتير محمد، واشنتارو ايشيهارا، مصدر سبق ذكره، ص83-84.

(48) ماينيشي، اليابان 2000، مصدر سبق ذكره،

(49) مهاتير محمد، واشنترو ايشيهارا، مصدر سبق ذكره، ص29.

(50) جان بيير شوفنمان، أنا وحرب الخليج، ترجمة حياة الحويك وبديع العطية، عمان، دار الكرمل للنشر، 1992، ص146.

(51) جان بيير شوفنمان، مصدر سبق ذكره، ص147.

(52) المصدر نفسه، ص147-151.